

والذي لزم ظرفية كقوله اولم ظرفية او شبهه كالفعل وقعد من الكلم متعلق
 بشيها او بلزم او بيان لذي التصرف اذا اريد به يوم بعينه المراد باليوم
 مطلق الزمان اوفي الكلام حذف مضاف الى تحريكه ليوم ووقوف
 فيه نظر لوروده بجزء من كافي قوله تعالى من فوجهم والمراد بعينه
 الظرفية لخر لوقال المراد بعينه الظرفية الجزئية لكان اوفي عند جوز في
 عند فتح الصين والضم وقد تكون ظرف زمان نحو عند البلية ذكره النووي
 رحمه الله تعالى في الخبر يراه فارض وقد ينوب عن مكان اى عن ظرف
 مكان وذلك في ظرف الزمان ليكثيرا في قياس عليه وشرطه افرام
 فعين وقت او مقدار كما سئلته الش
 قال الجلال
 اخرجت الخافيل لاختلافهم فيه هل هو قياسى دون غيره ولو وصل العامل
 اليد بواسطة حرف وديه نيرة اه وقد حده ابن هشام بالانه اسم فضلة
 قال لواء بمعنى مع تالفة لجملة ذات فعل او اسم فيه معناه وجروضا كسرت
 والطريق واناسا يروى الميل قال فخرج بالاول نحو لا تاكل السمك وتثوب
 اللين نحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخله في الاول على فعل وفي
 الثاني على جملة وبالثاني نحو اترك زيد وعمرو وبالثالث نحو حيث مع زيد
 وبالرابع نحو جازيد وعمرو وقيله وبالخامس نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه
 النصب خلافا للضمير وبالسابع نحو هذه الكفة والباقي فلا يتكلم به خلافا
 لابي علي اه وقد اوضح تشريده بالنصب في مع التهمة بما على ان المؤول
 من ان والفعل لا يسمي مفعولا معه خلافا لبعضهم لكن قال جند الموح
 ينبغي ان يكون ذلك في غير نصب تشريه والا فهو بمنزلة الاسم فينبغي
 ان يعطى حكمه وقد صح بعضهم بانه مفعول معه وهو الحق اه ينصب
 تالى الواو تالى نائب فاعل ينصب المضاف الى الواو ومفعولا حال من تالى
 سيره بكسر السين فعل امر والياض في الخطاب فاعل بما من الفعل
 لئذ النصب رفع بالابتداء خبره في الجوز الاول وهو بما سبق صلة ما ومن
 الفعل متعلق بسبق اى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة فله
 من فعل وبته اى اثنون وهذا اتفاقا ليلان الواو يتبع به بواو العطف
 وقيل لا ياء واو العطف في الاصل وبعد ما استفهام لئذ هذا الاستثنى من

المفعول معه

قوله

قوله بما من الفعل الجاهلي ان ما تقدم قياسه وقد سمع من كلامهم النصب
 من غير تقدم فعل ونحوه ولهذا قال في التوضيح فان قلت فقد قالوا
 ما انت وزيد اوكيف انت وزيد اى مع انه لم يقدم فيها فعل ولا اسم فيه
 معنى الفعل وصوره قلت اكثرهم يرفع بالفتوح والذين نصبوا قد روا
 الضمير فاعلا بمجذ ولا مبتدأ بمعنى العرب بالرفع فاعل نصب وفي
 قوله بعض امثارة الى ان الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالفتوح فصفة
 يفتح القافى غيرية وقيل معرفة وتجمع على قصع كيدية ويذكر على تصابع
 كطية وكلاب وقصعها ذك حية وسجدان اه معيار بزيد بالياء فيل
 بمعنى مفعول يقال يزدق الخبر يزدق من باب قتل وصواعق ففته ثم تلبه برفق
 اه معيار مائلون وزيد قال الوامى لى ك جعل كان تامة قلبي في
 محل نصب على الحال وجعلها ناقصة فكيف خبرها مقدم اه وقال في
 الاسلام ونظمتوه المقدرة ناقصة على الصبح وما قبلها خبرها وقال
 الوامى والنقصان متعين مع الاشارة لا تكون حال او مع كى يجوز
 جعلها تامة فكيف حال لكن جوز ان هشام التمام مع ما جعل مسا
 مفعولا مطلقا كذكره يس ان لا تجزى ان لم يكن العطف او اعتقد
 فكل المرادى فيه احتمالين احدهما ان يكون خبرا لثما المتع عطفه بين
 نصبه على العمية وبين اضمار عامل حيث نصح اصنارة ولا يدهما ان يكون
 تنويها في ذلك والمعنى ان ما متع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه
 النصب على العمية ونوع يفعله عامل لان العمية فيه العطف متعنة كما
 في علفتها تبا وما قال وجوز ان يجعل قوله او اعتقد اضمار عامل بنا
 للناسب كما مثلناه وللجار كقولك مالك وزيد فيجوز جبهه لا بالفتوح بل
 بانضار الجار كايض عليه في الكافيه وكلامه فيه يويد هذا الاحتمال اه
 شيخ الاسلام وقد جرى اليه على انها للتخدير والاشموفى على انها للتنويح
 كنت انا وزيد كالان ختم قال وقد استغيد بتمثلي لذلك ان ما بعد
 المفعول معه يكون بحسب ما قبله لا بحسب ما لاها انقلت كالاصون وهذا
 هو الصحيح والسماع والقياس يقتضياناه وعن الاضمن مطلقا بتمها معا

ملا